تخطيط التنمية في الهند
(نظرة للماضى وآفاق المستقبل)
عرض موجز لورقتين بحثيتين**

دينا قاسم*

مقدمة:

تزخر تجربة الهند ، كدولة نامية، بالعديد من الخبرات والدروس المستفادة فى كافة مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، كما تكتسب التجربة الهندية خصوصيات كثيرة فى ضوء ترشيح الهند من جانب العديد من التقارير والدراسات الدولية لتصدر القوى الإقتصادية فى العالم فى العقود القادمة . وفى ضوء ذلك ، فإن تجربة التخطيط وإدارة التنمية فى الهند تزخر بالعديد من الدروس التى يمكن الإستفادة منها فى تطوير تجربة التخطيط المصرية ، ومن هنا جاء الحرص على القاء الضوء على التجربة التخطيطية الهندية من خلال عرض مقالتين حول تلك التجربة الهامة .

ويمكن القول ، أن الفقر، دخل الفرد المنخفض، البطالة، إنخفاض مستوى التنمية كانت من بين أبرز العوامل التى دفعت الحكومة الهندية إلى اتباع التخطيط من أجل تنمية البلاد. ويعود تاريخ التخطيط في الهند إلى ثلاثينيات القرن العشرين، فحتى قبل الإستقلال فإن السلطة المستعمرة تبنت خطة للتنمية من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٦ .

* مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية، معهد التخطيط القومى.

**India Development Planning. https://shodhganga.inflibnet.ac.ihttps
-DEVELOPMENT PLANNING IN INDIA : RETROSPECT AND PROSPECT. https://shodhganga.inflibnet.ac.ihttps

ويمكن تتبع التوجه نحو فكرة التخطيط الإقتصادى فى الهند منذ دعوات Visvesverayya فى كتابه "الإقتصاد المخطط للهند " عام ١٩٣٤ إلى التخطيط من أجل زيادة الدخل القومى. وفى عام ١٩٣٨ تم تشكيل لجنة التخطيط القومى من قبل مجلس النواب الهندى تحت رئاسة (جواهر لال نهرو – Jawaharlal Nehru) ، والتى قدمت خطة بومباى (خطة الشعب) التى أعطت مزيد من الزخم في إتجاه التخطيط الإقتصادى.

وبعد الإستقلال فى عام ١٩٤٧ إعتمد قادة الهند مبدأ التخطيط الاقتصادى الوطنى كمدخل فعال لتوجيه الاقتصاد نحو تعزيز النمو و العدالة الإجتماعية ، وقد تم تأسيس لجنة للتخطيط عام ١٩٥٠ لصياغة خطط خمسية هدفها التنمية الاقتصادية للبلاد. وتتضمن كل خطة تقييمات للخطة السابقة وخريطة طريق للعمل المستقبلي وذلك من أجل صياغة سياسات أساسية فى ضوء نتائج المتابعة التقييم المشار اليها .

ووفقاً للزعيم الهندى التاريخى (نهرو– Nehru) فإن التخطيط فى الهند هو عملية مستمرة نحو الأهداف المرجوة ، كما أن التخطيط طويل الأجل لا يعنى التخطيط لخمس سنوات فقط ولكن التخطيط لخمسة عشر أو عشرون عاماً قادمة مع الأخذ في الإعتبار هيكل الدولة الإجتماعى. ووقد ترتب على استقلال الهند عن بريطانيا تحولات فى نقل السلطة من الأجنبى المحتل الى طبقة رجال السياسة الوطنيين التى لديها مصالحها الإقتصادية الجديدة ، ولكن يظل هدفها الأسمى هو السيطرة والحفاظ على الدولة، حيث يرى نهرو– Nehru أن الهدف الرئيسي للخطط الخمسية هو تعظيم دور الدولة ومنحها دور أكبر في عملية التنمية.

نلقى الضوء فيما يلى على بعض جوانب التطور فى تجربة التخطيط الهندية منذ حمسينيات القرن الماضى وحتى الآونة الراهنة ، وبعض الخبرات المستفادة منها .

أولا : خمسة عقود من التخطيط

لم يكن هناك أساس قانونى للتخطيط فى الهند حتى الخمسينيات ، وقد أشار K.Santhnam إلى أن التخطيط بغرض التنمية الإقتصادية لم يكن له سند قانونى أو دستورى حتى عام ١٩٥١ عندما انخرطت الهند في التجربة الأكبر والأكثر شمولية فى التخطيط والتى تضمنت مشاركات سياسية

وشعبية واسعة على جميع المستويات . وأمام مؤتمر التخطيط الإقتصادى عام ١٩٥٠ عرف (نهرو Nehru) التخطيط بأنه يعبر عن توافر وجهة نظر شاملة لتعزيز رفاهية البلاد حيث كانت الدولة تواجه ثلاثة مشاكل رئيسية:

- مشكلة الإنتقال إلى نظام إقتصادى وإجتماعى مختلف
- مشكلة توليد فرص عمل
- مشكلة تأمين الوصول إلى المعدل الأمثل من التقدم

١.الخطة الخمسية الأولى (١٩٥١- ١٩٥٦):

كان هدف الخطة الأساسي هو تحقيق الإستقرار الإقتصادى و القضاء على نقص الغذاء و الموارد الأساسية، كما هدفت الخطة أيضاً إلى زيادة معدل الإستثمار من ٥ %إلى ٧% من الناتج المحلى الإجمالى ومواجهة الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى بناء نظام للنقل وتحقيق العدالة الإجتماعية على نطاق واسع . جنباً الى جنب مع بناء آلية إدارية للتعامل مع هذه البرامج الضخمة لإعادة إعمار المجتمع. كما هدفت الخطة بصورة أساسية لتعزيز تحقيق تنمية متوازنة فى مختلف قطاعات الإقتصاد ، وبالتالى رفع مستوى معيشة الأفراد وتصحيح الإختلالات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية.

وقد شهد نهاية فترة الخطة في عام ١٩٥٦، بداية العمل فى خمسة من معاهد التكنولوجيا الهندية (IITs) كمؤسسات تقنية كبرى، كما تأسست لجنة المنح الجامعية (UGC) لتوفير التمويل اللازم واتخاذ تدابير لتطوير التعليم العالي في البلاد ، كما تم توقيع عقود لبدء خمس مصانع للصلب ، والتي دخلت حيز التنفيذ في منتصف الخطة الخمسية الثانية. ويمكن القول بوجه عام أن الخطة الخمسية الأولى قد حققت نجاحاً مناسباً للحكومة.

٢.الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٦-١٩٦١):

قامت الخطة الخمسية الثانية على ضرورة خلق طلب كبير على إنتاج السلع الرأسمالية ، والتركيز على تطوير الصناعات الثقيلة مثل الحديد و الصلب والسكك الحديدية وغيرها وبالتالى خلق مزيد

من فرص العمل التى بلغت حوالى ١٠ مليون فرصة عمل . كما تضمنت الخطة وضع عدد من الضوابط التى تهدف إلى تعزيز قاعدة رأس المال وتحسين الإنتاجية . وهدفت الخطة أيضاً إلى زيادة معدل الإستثمار من ٧%إلى ١١% من الناتج المحلى بحلول عام ١٩٦١. وفى حين كان معدل النمو المستهدف بالخطة ٤.٥ ٪ فإن معدل النمو الفعلى المتحقق وصل الى ٤.٢٧ ٪.

٣.الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١-١٩٦٤):

وضعت الخطة عدداً من الأهداف تمثلت فى زيادة الدخل القومى بنسبة ٣٠%، وزيادة الدخل الشخصى بنسبة ١٧ % مع تحقيق إكتفاء ذاتى من المواد الغذائية والمواد الخام الصناعية والحد من عدم المساواة فى التوزيع و بالتالى تحقيق إقتصاد أكثر قوة.

وتضمنت الخطة الأهداف التالية:

- زيادة الدخل القومى بنسبة ٥% سنوياً.
- تحقيق الإكتفاء الذاتى من المواد الغذائية وزيادة الإنتاج لتلبية متطلبات الصناعة والصادرات.
- التوسع فى الصناعات الأساسية من أجل مواجهة متطلبات التصنيع.
- تخفيض التفاوت فى الدخل والثروة.

وقد شهدت فترة الخطة الثالثة تطورات ألقت بظلال سلبية على عملية التخطيط ، فقد خاضت الدولة حرباً مع الصين عام ١٩٦٢ نتج عنها حالات من الركود ، ولم يحقق النمو الإقتصادى سوى نصف المخطط له ، وزادت نفقات الدفاع بشكل كبير، كما إرتفعت أسعار السلع.

وفى عام ١٩٦٥ خاضت الهند حرباً جديدة مع الجارة باكستان قادت بدورها الى دخول الدولة مرحلة مخاض اقتصادى عسيرة عامى ١٩٦٥-١٩٦٦. وترتب على تلك التطورات الإكتفاء بإعداد خطط سنوية بين الأعوام ١٩٦٦- ١٩٦٨ ، والتى ركزت على زيادة النمو الزراعى وتحفيز الصادرات عن طريق تعديل حوافز التصدير.

٤.الخطة الخمسية الرابعة (١٩٦٩- ١٩٧٤):

سعت الخطة الرابعة أيضاً إلى تجنب التضخم وتحسين الإستهلاك الشخصى للأفراد وتقليل حجم الإختلالات الإقتصادية و الإجتماعية وتسريع وتيرة التنمية لضمان تقدم أسرع . ولم تحقق الخطة

المذكورة الأهداف المأمولة نتيجة تداعيات الحرب الهندية الباكستانية التى أدت إلى إنخفاض قيمة العملة والإرتفاع العام للأسعار.

وتجدر الإشارة الى اعتماد الخطة الخمسية الرابعة على الزراعة الى حد كبير ، كما قدمت خطط وبرامج لتحسين إمدادات المياة والصرف الصحى. وكان معدل النمو المستهدف ٥.٦ ٪ ، ولكن معدل النمو الفعلي لم يتجاوز ٣.٣ ٪.

٥.الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٤-١٩٧٩):

تم التركيز فى الخطة على هدفين أساسيين هما : الحد من الفقر ، وتعميق مستويات الإعتماد على الذات. وفى هذا الخصوص ، تبنت الخطة برامج الخطة تهدف الى زيادة مستوى الإستهلاك لأفقر ٣٠% من السكان ، كما استهدفت معدل نمو للناتج فى حدود 5.5 % ، وهو المعدل الذى استلزم تحقيق مستويات أعلى من الإستثمار والعمل على تحقيق مستوى أعلى من الإدخار.

٦.الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٠-١٩٨٥):

تمثلت أهدافها الرئيسية فى :

- تحقيق معدل نمو مرتفع
- تخفيض معدل الفقر والبطالة تدريجياً
- تعزيز البنية التحتية للزراعة والصناعية بهدف زيادة نمو الناتج فى الإستثمار و الصادرات .

وشهدت هذه الخطة استمرار مشكلتى الفقر والبطالة فى صدارة التحديات التى تواجه التنمية فى الهند ، وهما وجهان لعملة واحدة خاصة مع إرتفاع معدل النمو السكانى . وركزت الحكومة على الإنفاق على الطاقة والزراعة والرى والخدمات الإجتماعية وزيادة العمالة خاصة في المناطق الريفية. وقد حققت هذه الخطة نجاحات هامة للاقتصاد الهندي ، حيث كان معدل النمو المستهدف ٥.٢ ٪ فى حين وصل معدل النمو الفعلي الى ٥.٤ ٪.

٧.الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٥- ١٩٩٠):

شهدت هذه الخطة توجيه الأنظار الى زيادة الإستثمار وتلبية الإحتياجات الأساسية للأفراد من حيث الغذاء و الملبس والمأوى ، كما شهدت وضع خطط للتعليم الأساسي والوصول بالمرافق الصحية لمستويات أفضل. ولتحقيق تلك الأهداف تم الإعتماد على التنمية التكنولوجية لرفع الإنتاجية وخفض معدلات الفقر. كما ركزت الخطة على تحقيق اقتصاد مستدام ذاتياً في البلاد بمساهمات ومشاركات ملموسة من منظمات المجتمع المدنى . وكما هو الحال فى الخطة السادسة فقد تجاوزت الخطة السابعة معدل النمو المستهدف وهو ٥.٠ ٪ لتحقق معدل نمو فعلي ٦.٠١ ٪.

٨.الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٢-١٩٩٧):

ركزت الخطة بصورة كبيرة على رفع مستوى معيشة الأفراد فإنخفضت معدلات الوفيات وإتسعت القاعدة التعليمية فى تلك الفترة ، كما ساهم التحسن فى الإدارة المالية إلى خلق مزيد من الإدخار الحكومى وبالتالى زيادة معدلات الإستثمار.

وشهدت هذه الخطة تركيز على أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة تشمل :

- تحديث الصناعة
- التحكم في النمو السكاني والحد من الفقر، خلق فرص العمل
- تعزيز الهياكل الأساسية، وبناء المؤسسات
- إدارة السياحة، وتنمية الموارد البشرية.

كما شهدت تنفيذ برامج اجتماعية للأمومة والطفولة بالتعاون مع منظمات دولية مثل : البنك الدولى واليونيسيف. كما شهدت بدايات الانفتاح التدريجي للاقتصاد الهندي لتصحيح العجز المتزايد والديون الخارجية ، وأصبحت الهند عضواً في منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني / يناير ١٩٩٥.

٩.الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠٢):

استهدفت الخطة معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى فى حدود ٧% ، لكن ظهر عدد من العوائق غير المتوقعة أدت إلى إنخفاض معدل النمو المتحقق إلى ٥% ، ومن أبرز تلك العوائق إرتفاع أسعار النفط ، والنزاع بين الهند وباكستان والذى يعرف بـ : (Kargil Conflict) فى جامو وكشمير.

١٠. الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٢-٢٠٠٧):

ركزت تلك الخطة على مجموعة من الأهداف الإقتصادية / الإجتماعية ، من أبرزها :

- نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٨% سنوياً .
- تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر السنوية بمقدار ٧.٥ مليار دولار امريكى.
- توفير ٥٠ مليون وظيفة في خمس سنوات.
- تخفيض نسبة الفقر إلى ٢١% من ٢٦% بحلول ٢٠٠٧.
- زيادة معدلات القراءة و الكتابة إلى ٧٥% بحلول عام ٢٠٠٧.
- خفض معدلات وفيات الرضع إلى ٤٥% عام ٢٠٠٧ .
- خفض معدلات الوفيات بين الأمهات إلى ٢٠% عام ٢٠٠٧ .

١١.الخطة الحادية عشرة (٢٠٠٧-٢٠١٢):

- ومن أبرز ملامحها زيادة الالتحاق بالتعليم العالي من الفئة العمرية ١٨-٢٣ سنة بحلول عام ٢٠١١-٢٠١٢ .
- التركيز على التعليم عن بعد والتقارب بين مؤسسات التعليم الرسمية وغير الرسمية.
- النمو السريع والشامل والحد من الفقر .
- التركيز على القطاع الاجتماعي .
- الحد من عدم المساواة بين الجنسين .
- الاستدامة البيئية .
- زيادة معدل النمو في الزراعة والصناعة والخدمات إلى ٤ ٪ و ١٠ ٪ و ٩ ٪ على التوالي .
- توفير مياه الشرب النظيفة للجميع بحلول عام ٢٠٠٩ .

١٢.الخطة الثانية عشرة (٢٠١٢-٢٠١٧):

ركزت الخطة على مجموعة من الأهداف التى تتصدرها أهداف التشغيل على النحو التالى :

- خلق ٥٠ مليون فرصة عمل جديدة في القطاع غير الزراعي .
- تعزيز فرص الوصول إلى التعليم العالي .
- الحد من سوء التغذية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠-٣ سنوات .
- توفير الكهرباء لجميع القرى .
- ضمان حصول ٥٠٪ من سكان الريف على مياه الشرب المناسبة .
- زيادة الغطاء الأخضر بمقدار مليون هكتار كل عام .
- توفير الوصول إلى الخدمات المصرفية إلى ٩٠ ٪ من الأسر.

وقد وافق مجلس التنمية الوطنية (NDC) على تبنى معدل نمو قدره ٨ ٪ للخطة المذكوره ، بعد تقديرات ومطالبات بأن يكون معدل النمو المستهدف فى حدود ٩% ، وهو معدل كان من الصعب تحقيقه فى ضوء مراجعة الأوضاع العالمية المحيطة وتأثيراتها على الدولة .

ثانيا: بعض الخبرات المستفادة من التجربه التخطيطية للهند:

هناك العديد من الملامح والخبرات المستفادة من تجربة التخطيط فى الهند ، نلقى الضوء على أبرزها على النحو التالى :

- **تأثر بدايات تجربة التخطيط الهندية بالتجربة السوفيتية** ، وقد اعتمدت التجربة السوفيتية عى وضع خطط خمسية عبارة عن برامج إقتصادية مركزية تقوم الدولة على تنفيذها ، وقد تبنت عديد من دول العالم هذا النهج ومنها الهند . فقد أطلقت الهند أول خطة خمسية لها مباشرة بعد الإستقلال عن بريطانيا في عام ١٩٤٧، واعتمدت حكومة نهرو- Nehru على التخطيط وإدارة الدولة للقطاعات الاقتصادية العامة مع اهتمام ضئيل بالقطاع الخاص بالإضافة لسياستي الانكماش والعزلة الإقتصادية ، والإعتماد على سياسة الإكتفاء الذاتى وتدخل الدولة بشكل كبير فى النشاط الإقتصادى والإعتماد على القطاع العام .

وكما سبقت الإشارة ، فقد انتقلت الهند إلي مرحلة أخري متناقضة تماما منذ عام ١٩٩١، ودخلت مرحلة التحول إلي الاقتصاد الحر والخصخصة، وزيادة دور القطاع الخاص، وأجرت التحرير الكامل لسعر صرف العملة الهندية (الروبية) عام ١٩٩٣، واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي، وإلغاء القيود علي الاستثمارات الأجنبية ورأس المال الأجنبي، وتملك الأجانب في قطاعات اقتصادية، وظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائده، ونما الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر للأفراد.

- **التحولات التدريجية فى دور الدولة فى اتجاه الإقتصاد المختلط** ، فقد لعب القطاع العام دوراً قيادياً فى الإقتصاد الهندى لعقود طويلة ولكن منذ مايو ١٩٩١ دخلت الهند مرحلة أخرى يؤثر فيها القطاع الخاص والقطاع العام معاً بصورة مباشرة فى الإقتصاد بالإضافة إلى ظهور القطاع التعاونى والذى يؤثر بدوره بشكل غير مباشر . وبالتالى بدأت الهند تعايش نوع جديد من الإقتصاد المختلط ، على غرار التجارب الغربية ، يجمع بين القطاعين العام والخاص من خلال صيغ تهدف الى الحد من عدم المساواة الإقتصادية و السيطرة على الإحتكار ، وهو التحول الذى لعبت فيه السياسات المالية دوراً رئيسياً .

وقد انعكس هذا التحول على السياسات الإقتصادية الرئيسية منذ مطلع التسعينيات والتى اتجهت الى التركيز بصورة أساسية على : التحرير ، العولمة والخصخصة، واستهدفت خلق بيئة أكثر تنافسية فى الإقتصاد المحلى ، والعمل على رفع القيود التى تحد من انطلاق الصناعه ، وتوجيه اهتما أكبر لتحسين الإنتاجية ، مع منح القطاع الخاص مساحة أكبر فى الاقتصاد والدخول الى مجالات لم يكن مسموحاً للقطاع الخاص العمل فيها .

من جهة أخرى ، إستمر القطاع العام فى لعب دور هام في الإقتصاد خاصة فى مجالات الخدمات العامة مثل الكهرباء والسكك الحديدية وما إلى ذلك من المشروعات الكبرى .

- **تنويع وتغير الأولويات التنموية عبر خطط التنمية** : فعلى سبيل المثال ركزت الخطة الخمسية الأولى على التنمية الزراعية ، ومع ذلك، لم يحصل القطاع الزراعي على الأولوية في

خطط تالية. وفى خطط لاحقة تبنت الدولة العديد من المبادرات الهامة في القطاع الزراعي مثل الثورة الخضراء وسياسات التسعير الزراعي وغيرها التى قادت الى زيادة كبيرة في ناتج القطاع الزراعي، وارتفع انتاج الحبوب الغذائية الرئيسية التي تشمل الأرز والقمح والحبوب الخشنة والبقول فى عام ٢٠١٥-٢٠١٦ بنسبة كبيرة مقارنة بمستويات الإنتاج فى حقبة الخمسينيات .

- **دور الحروب والنزاعات السلبى فى تعطيل وإهدار خطط التنمية** ، حيث انعكست آثار النزاعات المسلحة للهند مع كل من الصين وباكستان بصورة فادحة ، كما سبقت الإشارة وكما يوضح الجدول الأخير ، على تعطيل مسيرة التنمية والتخطيط الهندية .

- **دور التكنولوجيا فى دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية على السواء** ، وهو الدور الذى صاحب النمو الكبير فى المؤسسات التعليمية خاصة مؤسسات ومعاهد التعليم العالى ، وقد حققت الهند تطوراً كبيراً فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على وجه الخصوص ، وتكنولوجيا الدواء ، وغيرها . وقد تم توظيفها لزيادة النمو الإقتصادى ، والتعامل مع المشكلات الإجتماعية بما فيها الفقر كما يوضح الجدول الأخير .

- **اهتمام تخطيطيى كبير بقطاعات تنمية رأس المال البشرى** ، وعلى رأسها التعليم والصحة لدورهما أيضاً فى تحسين الإنتاجية ، وقد تم احراز تقدم كبير فى هذين القطاعين عبر عقود من خطط التنمية . وعلى سبيل المثل ، فقد ارتفع عدد الجامعات من حوالي ٢٢ جامعة في ١٩٥٠-٥١ إلى ٢٥٤ في ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، وفى عام ٢٠١٦ كان هناك حوالي ٢٢ جامعة مركزية بخلاف ٣٤٥ جامعة حكومية وحوالي ٤١.٤٣٥ كلية ، واجمالاً فقد ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي بنسبة تزيد عن ١٠٠% منذ عام ٢٠٠٨. ومع النمو في عدد المؤسسات التعليمية فى الهند ، زاد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الهند من ١٦.٧ في المائة في ١٩٥٠-٥١ إلى ٧٤.٠٤ % عام ٢٠١١.

ومع تحسن مستويات الصحة تمكنت الهند من خلاله من السيطرة بنجاح على عدد من الأمراض التي تهدد الحياة مثل الجدري والكوليرا وشلل الأطفال والسل ، إلخ ونتيجة لذلك، انخفض معدل الوفيات من ٢٧.٤ لكل ألف شخص في الفترة ١٩٥٠-٥١ إلى ٧.٣ لكل ألف شخص في عام

٢٠١٦. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع من حوالي ٣٢.١ سنة في عام ١٩٥١ إلى ٦٨.٠١ سنة في عام ٢٠١٤. وانخفض معدل وفيات الرضع من ١٤٩ لكل ألف عام ١٩٦٦ إلى ٣٧.٤٢ لكل ألف عام ٢٠١٥.

على الجانب الآخر ، وبصفة عامة لم تتمكن الخطط الخمسية من تثبيت الأسعار أو كبح الارتفاع الحاد فيها ،وكان معدل التضخم حوالي ١٠ % في عام ٢٠١٢. كما تشهد البلاد ارتفاعًا في مستوى عدم المساواة وفجوات العدالة الإجتماعية ، حيث تشير التقديرات إلى أن أغنى ١ % فى الهند يملكون حوالي ٥٨ % من ثروة البلاد. أيضاً واجهت العديد من الخطط فشلاً في تحقيق الأهداف بسبب الإدارة غير الفعالة والفساد والمصالح المكتسبة. ويذكر أنه في عام ٢٠١٤، قامت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء نارييندرا مودي بحل لجنة التخطيط واستبدالها بمركز أبحاث يسمى NITI Aayog.

ويمكن بوجه عام تلخيص أهم أهداف خطط التنمية الخطط ومدى تنفيذها منذ خمسينيات القرن الماضى وحتى الخطة الخمسية الثانية عشرر ٢٠١٢-٢٠١٧ فى الجدول التالى:

-

البيان	نمو الناتج المحلى الإجمالى %		أهم الملامح الاستراتيجية لكل خطة	
	مستهدف	المتحقق	مستهدف	متحقق
الخطة الخمسية الأولى (١٩٥١-١٩٥٦)	٢.١	٣.٧	تعظيم دور الدولة في جميع القطاعات الاقتصادية	تحقيق تنمية متوازنة فى الاقتصاد ورفع مستوى معيشة الأفراد. كانت خطة شبه ناجحة
الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٦-١٩٦١)	٤.٥	٤.٢	إنتاج السلع الرأسمالية والتركيز على تطوير الصناعات الثقيلة	تم إنشاء خمسة مصانع للصلب. زيادة إنتاج الفحم و خطوط السكك الحديدية.
الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١-١٩٦٤)	٥.٦	٢.٨	تحقيق إكتفاء ذاتى من المواد الغذائية والمواد الخام الصناعية والحد من عدم المساواة فى التوزيع	واجهت صعوبات نتيجة دخول الدولة فى حرب عام ١٩٦٢ مع الصين
الخطة الخمسية الرابعة (١٩٦٩-١٩٧٤)	٥.٦	٣.٣	تجنب التضخم وتحسين الإستهلاك الشخصى وتقليل حجم الإختلالات الإقتصادية و الإجتماعية	تأخرت الخطة فى تحقيق أهدافها بسبب الحرب الهندية الباكستنية
الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٤-١٩٧٩)	٥.٥	٥.٠	كان لها هدفان أساسيان هما الحد من الفقر، تحقيق الإعتماد على الذات	تم تقديم برنامج الاحتياجات الأساسية الدنيا (MNP) في السنة الأولى
الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٠-١٩٨٥)		٥.٤	تخفيض معدل الفقر والبطالة وتعزيز البنية التحتية للزراعة والصناعة	الإنفاق على الطاقة والزراعة والخدمات الإجتماعية وزيادة العمالة الريفية
الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٥-١٩٩٠)	٥.٠	٦.١	زيادة الإستثمار وتلبية الإحتياجات الأساسية	الإعتماد على التنمية التكنولوجية لرفع الإنتاجية وخفض معدلات الفقر
الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٢-١٩٩٧)	٥.٦	٦.٨	رفع مستوى المعيشة وتوسيع القاعدة التعليمية وزيادة الإدخار الحكومى وزيادة معدلات الإستثمار	عدم الاستقرار الاقتصادي تم الانفتاح التدريجي لتصحيح العجز المتزايد والديون الخارجية
الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠٢)	٧.٠	٥.٦	تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي	إرتفاع أسعار النفط وصراع Kargil أدى إلى عدم إحراز التقدم المستهدف
الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)	٨.١	٧.٧	زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبى تخفيض الفقر وزيادة معدلات القراءة والكتابة وخفض الوفيات	تم تخصيص (٦.١ مليار دولار أمريكي) لتحقيق أهداف تلك الخطة
الخطة الخمسية الحادية عشر (٢٠٠٧-٢٠١٢)	–	٦.٥	زيادة الالتحاق بالتعليم العالي والحد من عدم المساواة بين الجنسين ، وتحقيق الاستدامة البيئية	ركزت على التعليم عن بعد والتقارب بين مؤسسات التعليم الرسمية وغير الرسمية وتكنولوجيا المعلومات
الخطة الخمسية الثانية عشر (٢٠١٢-٢٠١٧)	٨.٠	٧.٠	خلق ٥٠ مليون فرصة عمل جديدة في القطاع غير الزراعي وتوفير الكهرباء لجميع القرى وزيادة الغطاء الأخضر بمليون هكتار كل عام	جذب استثمارات خاصة ١ تريليون دولار أمريكي في البنية التحتية ، وتخفيض عبء الدعم الحكومي إلى ١.٥%